مجلة كلية
الدعوة الإسلامية

العدد
السابع عشر
2000

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة - تصدر سنويا

1430 من ميلاد الرسول ﷺ الموافق 2000 افرنجي

محاولات الإصلاح اللّغوي

زهير غازي زاهد

لقد اتسمت محاولات الإصلاح اللغوي في تاريخ العربية في كثير من الأحيان بصفة الصراع بين القديم والجديد. فالمحافظة على القديم وعدم مسه بتغيير في مجال اللغة المنطوقة أو قواعد النحو أو الكتابة والإملاء، وهو اتجاه كان لدى جملة من علماء العربية القدامى الذين وقفوا في وجه المحدث المولَّد في اللغة والأدب، فمنذ إشارة أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) لشعر جرير والفرزدق بأنه محدث على الرغم من استحسانه بقوله: «لقد كَثُرَ هذا المُحَدث وحسن حتى هممت بروايته»[1]، وموقف الأصمعي من شعر ذي الرمة الذي

(1) البيان والتبيين للجاحظ 1/ 321، الشعر والشعراء لابن قتيبة 1/ 11.

وصفه أنه لا يشبه شعر القدماء وكذا شعر الكميت[2]، وكل هؤلاء الشعراء من العصر الأموي، ثم موقف ابن الأعرابي الذي رفض الجديد على الرغم من استحسانه أحياناً دون أن يدري بأنه جديد، لا لسبب إلا لأن صاحبه معاصر له وليس جاهلياً[3] ثم قول ابن فارس (ت395هـ): «وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها»[4].

هذا الاتجاه المحافظ من الحياة والفكر والأدب طبيعي، إذ بواسطة الحوار بين الجديد والقديم يكون التقدم في مجالات الحياة، فكل قديم كان حديثاً في عصره، وكل جديد يكون قديماً بعد عصره، ولا يدوم شيء إنساني في الحياة على حال. إنما التغيير يصيب كل شيء، ولكن بنسب ومقدار، خصوصاً في مجال الثوابت عامة، كما هو موضوعنا في العربية وحتى هذا المجال يشكّك بعض الباحثين في ثباته ودوامه، ويضرب أمثلة باللغة اللاتينية وتفرعها، ثم الإنجليزية واختلاف لهجاتها بين الإنجليز والأمريكان، وكذا تغير الألمانية في سويسرا تأثراً بجارتها الفرنسية[5].

لقد كان الإصلاح في مجالات الحياة والمجتمع والعلوم ومناهجها في عصر اليقظة العربية والنهضة الحديثة، واحتكاك العرب بحضارة الأمم الأخرى، والأوروبية منها خاصة، ففي مجالنا اللغوي كانت محاولات جادة للإصلاح لإيجاد السبل التي تستطيع بها العربية استيعاب العصر وما جدّ فيه من حضارة وتقدم، وهناك مسافة واسعة بين حال الأمة العربية والحضارة الحديثة، لذا أصبحت اللغة تحتاج إلى مضاعفة الجهود لسد الثغرات الواسعة والنقص اللغوي في المصطلحات والمفردات، ثم لأساليب الدرس ومناهجه في المجالات العلمية والإنسانية لتواجه هذا السيل الجارف الآتي بصورة غزو عسكري وثقافي ولغوي وعلمي.

---

(2) الخصائص لابن جنّي 3/ 298، مصادر اللغة للشلقاني ص352.

(3) الموشح للمرزباني ص384، أخبار أبي تمام للصولي ص175 ـ 177.

(4) الصاحبي لابن فارس ص57.

(5) اللغة والمجتمع لوافي ص147 ـ 163.

فما هي السبل والجهود المبذولة لمواجهة التهم التي سبق ذكرها في تقصير العربية؟

1 ـ توسيع آفاق اللغة لاستيعاب التقدم العلمي والأدبي والحضاري:

لقد بذلت جهود في هذا المجال اللغوي على صورتين: إحداهما صورة الجهد الفردي، والأخرى صورة الجهد الجماعي الرسمي، وقد تتداخل الصورتان فيقوم الأفراد من العلماء بجهود فردية ومن خلال المؤسسات الرسمية معاً. تمثل ذلك في تأليف المعجمات التي وضعت بعد اتساع المجال المعلوماتي بصناعة المعجم، ثم بذل الجهود في مجال المصطلح، وكان ذلك في وقت مبكر من هذا القرن، بل منذ قيام رفاعة الطهطاوي (1801 ـ 1873م) في مصر بتعريب أو إيجاد مفاهيم ومصطلحات بعد عودته من بعثته إلى فرنسا، بما أفاده من ثقافته الجديدة أو التراثية، ظهر ذلك في كتابيه: «تلخيص الإبريز...» و«التحفة المكتبية....»[6]، ثم ما كان من الجهود التي بذلتها وزارات التعليم في مصر والشام والعراق ولبنان، وما قام به اللغويون في تعريب مصطلحات الجيش والعلوم المختلفة، وتأليف المعاجم كالأستاذ عبد الله العلايلي في لبنان، وإنستاس الكرملي، ومصطفى جواد في العراق وغيرهم، ثم جاء تأسيس المجامع العلمية في دمشق سنة 1928م، ومصر سنة 1934م، والعراق سنة 1947م، وعمان سنة 1976م، واضطلاعها بهذه المهمة، ثم تأسيس الجامعات بكلياتها العلمية والإنسانية على امتداد الوطن العربي، كان له أثر مهم في إشاعة الثقافة والعلم، وفي توسيع آفاق العربية بالتأليف والترجمة والمشاركة في المؤسسات اللغوية بجهود أساتذتها، وما يدخل في مناهجها الإنسانية والعلمية من دراسة المعاجم والمواد اللغوية الأخرى، ثم ما قامت به جامعة الدول العربية بإقرارها مشروع ميثاق الوحدة الثقافية في مايو 1964م في دورة انعقاد مجلسها (41)، وإعلانها قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد تكونت عنها مجموعة مؤسسات قومية هي[7]:

---

(6) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ـ د. محمود حجازي ص217، 218.

(7) قضايا الثقافة العربية المعاصرة ـ د. محيي الدين صابر ص29 ـ 71، بحث «الأمن الثقافي» للدكتور محمد مصطفى بن الحاج ـ مجلة الفصول الأربعة ـ عن رابطة الأدباء في ليبيا العدد 82 ـ 1998 ص29.

1 ـ معهد المخطوطات العربية.

2 ـ معهد البحوث والدراسات العربية.

3 ـ مكتب تنسيق التعريب.

4 ـ المركز العربي للتقنيات التربوية.

5 ـ معهد الخرطوم الدولي للغة العربية لغير الناطقين بها.

6 ـ الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

7 ـ المكتب الإقليمي لشرق إفريقيا.

8 ـ صندوق تنمية الثقافة في الخارج.

9 ـ المركز العربي لبحوث التعليم العالي.

وإضافة إلى هذه المؤسسات كانت مشروعات ثقافية وعلمية مهمة، منها مشروع مؤسسة الموسوعة العربية، ومشروع المكتبة المركزية، ومشروع الخطة القومية للترجمة، والمؤسسة العربية للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، والمعهد العالي للترجمة.

إن هذه المؤسسات المنبثقة عن الجامعة العربية لو أدت عملها كما ينبغي له لازدهرت الحياة اللغوية التي هي الشكل والمضون لهذه الأمة، وقد عقدت هذه المؤسسات عدة مؤتمرات وندوات، وأصدر مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مجلة (اللسان العربي) وهي متخصصة في البحث المعجمي والمصطلحي.

إن العربية تحتاج إلى مضاعفة الجهد في ثلاثة مجالات مهمة؛ لتكون قادرة على استيعاب حاجات المجتمع، ويستغني الناطقون بها عن الارتباط بلغة أجنبية:

أ ـ إيجاد المصطلح المناسب في مجال العلوم والآداب وتوحيده؛ بطريق استعمال البديل العربي، من المعجم العربي أو التعريب.

ب ـ الترجمة من اللغات الأخرى سواء في ذلك ترجمة الكتب العلمية أو الأدبية.

ج ـ تأليف المعجمات المختلفة المناسبة للمراحل الدراسية أو التخصصات العلمية والأدبية.

أ ـ إيجاد المصطلح المناسب:

لقد أصبحت هذه المجالات المذكورة علوماً تعتدّ بها الدول المعاصرة، واللغة من أهم مقوماتها. فعلم المصطلح صار من العلوم المتقدمة في صناعته وإعداده «والبحث في المصطلحات وألفاظ الحضارة من القضايا الأساسية للرسائل الجامعية. إن البحث العلمي في اللغة العربية ليست له مؤسسات جامعية خارج أقسام اللغة وآدابها، فليس ثمة قسم في كليات العلوم أو الهندسة أو الطب يتخصص طلابه في المصطلحات ولغة العلم، أو يسمح لهم بتقديم الرسائل الجامعية في موضوعات المصطلحات ولغة العلم. هذه هي المشكلة إذا كنا نريد بحث استخدام اللغة العربية في التعبير العلمي»[8].

فالمصطلحات ذات أهمية كبيرة في التنمية اللغوية، وتظهر هذه الأهمية في مجال الترجمة عن اللغات الأخرى في المجالات العلمية والأدبية وغيرهما مما يحتاج إليه المجتمع، وقد صار إنشاء مصارف المعلومات ضرورة من الضرورات للإفادة منها للترجمة من جهة، ومن جهة أخرى لكثرة الإنتاج العلمي في العالم من الكتب.

إن المجامع العلمية العربية جادة في محاولتها وضع المصطلحات العلمية والفنية، ولكن ينبغي استعمال هذه المصطلحات في الجامعات وقاعات الدرس؛ إذ ما فائدة المصطلحات في الكتب والمعاجم وفي قرارات المجامع العلمية، في حين أن الكليات العلمية في الجامعات تدرس العلوم بلغات أجنبية؟ ففي هذه الحال يصبح «القرار السياسي الخاص بتحديد الملامح العامة للخطة اللغوية في داخل الدولة الواحدة، أو على مستوى مجموعة الدول المكونة لجماعة لغوية واحدة، يصبح قراراً سيادياً حاسماً وموجهاً إلى سلسلة من الإجراءات الضرورية لوضعه موضع التنفيذ. تُعنى الدول الأوروبية بلغاتها الأوروبية تنمية وتقنيناً، فلفرنسا ـ مثلاً ـ اهتمام متزايد بدعم مكانة اللغة الفرنسية في إطار المتغيرات العلمية المعاصرة، وعلى الرغم من وجود مئات المؤسسات المتخصصة في جوانب لغوية محددة، فإن القرار السياسي في التخطيط اللغوي يصدر من اللجنة

---

(8) البحث اللغوي ـ د. محمود حجازي ص86، 87.

العليا للغة الفرنسية التابعة لمجلس الوزراء، وتتعاون المؤسسات المختلفة في وضع هذه الاتجاهات موضع البحث والتنفيذ والتقويم، وعن اللجنة العليا للغة الفرنسية تكونت الجمعية الفرنسية لعلم المصطلح سنة 1975م، لكي تنسق الأعمال التي تقوم بها الجمعية الفرنسية لتوحيد المصطلحات، ولجنة دراسة المصطلحات التقنية الفرنسية، ومركز دراسة اللغة الفرنسية الحديثة والمعاصرة، والجمعية الفرنسية للمترجمين، وأكاديمية العلوم والمؤسسات الأخرى. وغني عن البيان أن فرنسا تضم أقدم الأكاديميات اللغوية في العالم وأكثرها شهرة ومكانة. وكل هذه المؤسسات تُعنى بقضايا اللغة، وفي مقدمتها قضية المصطلحات، وترشِّد بعملها السلطة العليا في الدولة في اتخاذ القرارات المناسبة»[9].

وقد أُصدرت قوانين لغوية في الدول العربية، فقد صدر في العراق سنة 1977م قانون سلامة اللغة العربية، وكذا تونس وليبيا وغيرهما، لكن هذه القوانين جزئية من جهة، ومحدودة الفاعلية من جهة أخرى، فينبغي أن يكون التخطيط اللغوي على نطاق الجامعة العربية، ثم تؤسس آليات ومراكز قرار لتطبيقه في الدول العربية، فعلى الرغم من عدم توحيد الأنظمة السياسية في العالم العربي يمكن توحيد التخطيط اللغوي في دُولِه على جميع المستويات التعليمية ودوائر الدولة والمرافق الاجتماعية: الفنادق والأسواق والمطاعم وما يتداول ويقدم من طلبات، وكذا في وسائل الإعلام، فالقرارات والتوصيات التي تتخذ في المؤتمرات والندوات، على مختلف مستوياتها، كلها نوايا طيبة وكلها نظريا يدعو لإشاعة المصطلح العربي والعربية في مراحل التعليم منذ الابتدائية حتى الدراسات العليا، وتهيئة المعلم والمدرس الجيد في لغته، ولكن معظم هذه التوصيات تبقى على رفوف مؤسساتها دون تطبيق، أو بتطبيق جزئي يختلف

(9) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ـ د. محمود حجازي ص195، 196. (تأسيس الأكاديمية الفرنسية سنة 1630 وكان تأسيسها لصون اللغة الفرنسية والعمل على تطويرها لكونها وسيلة الاتصال، انظر مجلة الفكر العربي العدد 61 سنة 1990، بحث المجامع العلمية اللغوية العربية ـ د. هلال نلتوت ص167).

من مكان إلى مكان، فما زال التعليم في المدارس ضعيفاً، وخصوصاً تدريس العربية، وأكثر الدول العربية تستخدم الازدواج اللغوي في التعليم منذ مراحله الأولى، ثم تستعمل اللغة الأجنبية في تدريس العلوم في جامعاتها ودراساتها العليا، على الرغم من أن لغتها القومية حية قادرة على استيعاب كل جوانب الحضارة والعلم.

لقد اتخذ مؤتمر التعريب الثالث سنة 1977م توصية بإصدار نشرة دورية تجمع ما يَجِدُّ من جهد في ميدان المصطلحات، في المجامع والمنظمات والمؤسسات التعليمية في الأقطار المختلفة، توزع على من يستفيدون منها؛ بسبب بطء صدور أعمال المجامع ومؤتمرات التعريب. إن هذه التوصية لم تر النور، وأصدرت اللجنة الاستشارية للجنة تنسيق التعريب سنة 1980م توصية بإنشاء مصرف عربي للمصطلحات في مكتب تنسيق التعريب، وضرورة قيام المكتب بالاتصالات مع مصارف المصطلحات المتخصِّصة العالمية، والتعاون معها في نشر المصطلح العربي والإفادة من خبرتها في هذا الميدان. وتوصيات اتخذت بشأن استعمال العربية في وسائل الاتصال الجماهيري موجهة إلى وزراء الإعلام العربي بأن ينفذوا ما جاء في توصياتهم السابقة في استعمال العربية الفصيحة، ورعاية هذه الوسائل للغة السليمة فيما تنشر، سواء أكان ذلك بالكلام المسموع أم المقروء[10]. وهناك توصية مماثلة في المؤتمر الثالث للتعريب سنة 1977: «أن تحرص أجهزة الإعلام على استعمال المقابِلات العربية لكل لفظة أجنبية، وقد يكون من المفيد أن تخصص الإذاعات المرئية برامج خاصة لإشاعة هذه المصطلحات»[11].

وكان للمجامع اللغوية جهود في إعداد المصطلحات وتعريبها في الطب والهندسة والزراعة وعلوم شتى، لكن هذه الجهود تبقى خارج الاستعمال في

---

(10) المنظمة العربية للتربية والعلوم. ندوة خبراء ومسؤولين لبحث وسائل تطوير إعداد معلمي اللغة العربية. الرياض سنة 1977 ص123 وانظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص202.

(11) انظر توصيات المؤتمر الثالث للتعريب في مجلة اللسان العربي سنة 1977، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص202.

مجال التعليم، لأن التعليم في الجامعات العربية يؤدَّى بلغات أجنبية غالباً، وقضية أخرى مهمة تجعل كثيراً من الجهود في تعريب المصطلحات والأسماء التي تضعها هذه المجامع اللغوية دون جدوى تذكر، هي أن المصطلحات تنتشر بألفاظها الأجنبية عن طريق تدريسها بلغاتها، أو عن طريق شيوعها في الأسواق، فيما يستورد من حاجات وأدوات وملابس وغيرها قبل أن توضع لها المصطلحات والأسماء العربية المقابلة.

إن كل ما صدر ويصدر من توصيات مؤتمرات التعريب ومقرراتها، وما بذل فيها من جهود المجامع والمؤسسات اللغوية واللغويين، تحتاج إلى خطة لغوية شاملة، كما ذكرت، تلتزم بها الدول العربية، وهي توصيات لو جرى تنفيذها على الوجه السليم لما واجهت العربية هذا الاتهام بتقصيرها عن مواكبة العصر، لكن الأنظمة السياسية عجزت أن تتوحد سياسياً واقتصادياً لأسباب غير مجهولة، والأسباب نفسها دفعت إلى هذا التشتت اللغوي، كما دفعت الأصوات الغافلة أو المأجورة إلى دعوتها لإشاعة العامية بدلاً من الفصيحة، أو تشبثها باللغة الأجنبية، مدعية أن العربية لا تفي بضرورات العصر، وعاجزة عن التعبير عن علومه الحديثة، وأن اللغة الأجنبية تجعل المجتمع يتصل بالنشاط العلمي والفكري في العالم.

والحق أن العربية قادرة على أداء كل ذلك لو تهيأت لها أسباب أمنها وسلامتها من أهلها.

ب ـ الترجمة من اللغات الأخرى:

والترجمة هي الأخرى ذات أهمية كبرى في نقل المعرفة وتنمية اللغة، ولها صلة وثيقة بقضية المصطلح السابق ذكره؛ لأن الترجمة عن اللغات في أي موضوع من الموضوعات تواجه سيلاً من المصطلحات التي تحتاج إلى مقابل في العربية. والترجمة توفر المعرفة للمجتمع الذي تترجم إلى لغته. وللعربية تجارب غنية قديماً في ترجمة العلوم والآداب من لغات الأمم كما سبق ذكره، ولم يعوزها المصطلح سواء أكان عربياً يجاء به عن طريق الاشتقاق أو التركيب أو عن طريق التعريب بجعل المصطلح الأجنبي يُنطق على قياس النطق العربي

وصورته. وقد ترجمت مختلف الكتب العلمية في الطب والكيمياء والطبيعة والفلك عن اليونانية والسريانية، ثم الآداب والحكم عن الفارسية.

في العصر الحديث عنيت الأمم بالترجمة عناية فائقة باعتبارها وسيلة من الوسائل التي تحافظ اللغة بها على كيانها ومكانتها بين اللغات، وقد وصلت العناية ببعض اللغات إلى العمل الدائب من أجل ترجمة كل كتاب ذي قيمة يصدر حديثاً، لكي تصبح اللغة المترجم إليها مستودعاً لفكر العالم وعلوم العصر[12]. ولما كان الإنتاج من الكتب في العالم يتزايد باطراد في مجالات التخصص العلمي الدقيق وغيره أصبحت الترجمة ضرورة من الضرورات التي يكون الاهتمام بها من الدولة والمجتمع. «تتضح كثرة هذا الإنتاج وأهمية الترجمة من بعض الأرقام التي تنشرها اليونسكو في الكتاب الإحصائي السنوي. ففي السنوات العشرين الماضية (1970 ـ 1990) لم يتجاوز حجم الإنتاج العربي نحو خمسة آلاف كتاب سنوياً في المتوسط، بنسبة واحد في المئة من إنتاج العالم.. ومع هذا فالإنتاج باللغة العربية يعد في موقع متوسط بين اللغات في إفريقيا وآسيا، وهو من حيث مجموع ما نشر يكون بعد الإنتاج المنشور باللغة الكورية (41,849) وبالصينية (40,265) وباليابانية (36,346). أما الهندية فإنتاجها موزع بين الإنجليزية واللغات الوطنية في الهند (14,408) ثم تأتي تركيا (6,031)»[13].

أما الإنتاج في عدد من اللغات العالمية الكبرى فيوضح بعداً آخر في كثرته؛ إذ نجد الإنتاج باللغة الإنجليزية يؤلف أكثر من ربع إنتاج العالم، وأكثره من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزلندا، وفي المرتبة الثانية يأتي الإنتاج بالألمانية في ألمانيا وسويسرا والنمسا، وفي المرتبة الثالثة الإنتاج باللغة الروسية، ثم الفرنسية، ثم الإسبانية، ثم البرتغالية، ومما يلفت النظر أن الإنتاج السنوي في دول صغيرة مثل المجر 7,562 كتاب والنمسا 7,735 كتاب وسويسرا 12,794 كتاب، يفوق مجموع ما تنتجه كل الدول

(12) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص190.

(13) انظر تفصيل ذلك في كتاب: الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص189.

العربية مجتمعة. وأما عدد الكتب الصادرة في فرنسا فهو (39,036) كتاب وإسبانيا (31,177) كتاب..[14].

أما الكتب المترجمة إلى اللغات المختلفة فعددها أكثر من خمسين ألف كتاب سنوياً... إن نصيب الدول العربية من الترجمة يتراوح بين (300 ـ 350) كتاب سنوياً.

إذا نظرنا إلى عناية دول في العالم للترجمة إلى لغاتها وجدنا متوسط عدد الكتب المترجمة سنوياً في: ألمانيا والنمسا وسويسرا (8,000) وإسبانيا (7,000) كتاب وهولندا (4,000) كتاب وفرنسا (4,000) كتاب واليابان (2,600) كتاب والسويد (1,900) كتاب والدانمارك (1,600) كتاب وفنلندا (1,300) كتاب والمجر (1,250) كتاب ونجد دولة صغيرة هي بلغاريا تترجم (720) كتاباً وهو عدد يفوق مجموع الكتب المترجمة سنوياً في كل الدول العربية[15]. وأذكر هذه الإحصاءات لتزداد الصورة وضوحاً في قضية العربية وقلة الترجمة الأمر الذي يؤدي إلى الفقر في نقل المعرفة إلى العالم العربي: «تترجم مصر أكثر الدول العربية سكاناً مئة كتاب في العام مقابل (25) ألف كتاب يترجمها اليونانيون و(18) ألف كتاب يترجمه الأتراك. وتترجم كتاباً واحداً مقابل ألف وسبعمائة كتاب يترجمها اليابانيون»[16].

نعرف مما سبق ذكره ضعف حركة الترجمة في البلدان العربية، يضاف إليه رداءة الترجمة في كثير من الأحيان بسبب المشكلات التي يعانيها الوطن العربي في حياته في مجالاته المختلفة.

إن الدول الكبرى والمتقدمة ترصد اعتمادات ضخمة للترجمة، وقد نشأت مؤسسات تُعنى بقضايا الترجمة وسرعتها ودقتها، بمساعدة ودعم من حكوماتها «وهذا الاهتمام بالترجمة في الدول الكبرى جزء من الإنفاق العام»[17].

---

(14) انظر التفصيل في الكتاب السابق ص190.

(15) السابق ص190، 191.

(16) العرب وعصر المعلومات، د. نبيل علي ص19، مقال أحمد عبد المعطي حجازي «سياسة ثقافية جديدة، لا تكرار للسالفة». جريدة الأهرام المصرية 20/ 10/ 1993.

(17) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص191.

لقد ذكرت أن مشروعاً من مشروعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الجامعة العربية وضع خطة قومية للترجمة، وإنشاء المؤسسة العربية للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، والمعهد العالي للترجمة، ولكن ظلت هذه المشاريع أحلاماً على الورق، كما هو مشروع المكتبة المركزية القومية التي خصصت له بنايةٌ في طرابلس بالجماهيرية، ولا نقرأ منه سوى عنوانه على البناية؛ ولذلك ظلت الترجمة في الدول العربية جزئية قطرية فاقدة التخطيط لجعل الترجمة وسيلة لتنمية اللغة القومية. وأكثر البلدان العربية تفتقر إلى مراكز تُعنى بالترجمة وتشرف عليها، الأمر الذي جعل الترجمة التجارية للكتب تسود حتى في مؤسسات وزارات الإعلام، فتكثر الترجمة من كتب الأدب وتهمل الجانب العلمي، ومما جعل اللغة الأجنبية في الجامعات هي السائدة، ومن أسباب ذلك عدم توفر المعرفة العالمية، ثم انعدام الثقة بما يترجم عن طريق الأفراد، وعدم كفاية ما يترجم لسد جزء يسير من الثغرة العلمية الواسعة. يضاف إلى عجز المؤسسات الرسمية اللغوي ضعف العربية في ألسن حملة الشهادات من الأساتذة العائدين من الخارج بعد تلقي علمهم، واستسهالهم التدريس بلغة البلد الذي درسوا فيه، مصدقين الوهم الذي أشاعته أوساط المستعمر عن عجز العربية عن استيعاب علوم العصر.

إن كل ذلك لا يعود سببه إلى اللغة العربية، إنما التقصير فيه يكمن في وضع التفكك السائد في الوطن العربية، وعدم الاهتمام الكافي من الجامعة العربية بتنفيذ مشروعاتها القومية بهذا الخصوص لتوفير أسباب الأمن اللغوي للعربية، فلربما بذلت الدولة، أية دولة، مبالغ طائلة على قضايا ثانوية، وأحجمت أو شحَّت على بذل جزء من المال على تهيئة ودعم مشروع أو مؤسسة لغوية لتقوم وتبدع في مهمتها.

ج ـ تأليف المعجمات:

العمل المعجمي له صلة وثيقة بالمصطلح والترجمة والتعريب كما وردت إشارات في ما سبق، وللعرب في تأليف المعجمات تاريخ وجهود كبيرة منذ

تأليف الخليل (ت175هـ) معجمه «العين» وما تلاه من تصنيف المعجمات في مختلف مناهجها وأنواعها وموضوعاتها.

وفي العصر الحديث، عصر الثورة المعرفية، أصبح للمعجم والمعجمية اهتمام خاصو حتى دخلت دراسة المعجم وصناعته مقررات الجامعات في العالم وجامعات الوطن العربي، وعقدت المؤتمرات والندوات لمعالجة قضايا صناعة المعجم[18]. وكان للمجامع العلمية جهود في هذا المجال، وقد زاد الجهد والإقبال على تأليف المعاجم اللغوية العامة والمخصصة ونشرها. فقد عقد مكتب تنسيق التعريب بالرباط سنة 1981م ندوة عالمية موضوعها صناعة المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى نشرت أبحاثها في كتاب أصدره المكتب سنة 1983م[19] وقد نتج عن أعمالها وثيقة (المبادىء الأساسية في تصنيف المعجم العربي)[20] وقد اتخذت هذه المبادىء أساساً لتصنيف المعجم العربي الأساسي الذي تلتزم نشره المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد اختارت المنظمة نخبة من اللغويين للتأليف[21]. وتأسست في تونس الجمعية المعجمية التونسية وأصدرت مجلة باسم المعجمية.

إن التطور السريع في حركة التأليف المعجمي في العصر الحديث تفرضه سرعة حركة الحياة، ثم التطور العلمي والصناعي الهائل في العالم، هذا التطور الذي أحدث ثورة في كل مجالات الحياة المادية والمعنوية، ثم سرعة تطور أسباب الاتصال، وظهور الحاسب الآلي وما أحدثه وهيّأه للإنسان في المجال العلمي باستخداماته، والإفادة منه في الصناعة المعجمية، جعل الإسراع في اللحاق بكل هذه الآفاق من التطور العالمي ضرورة ملحة، ومنها ما يخص صناعة المعجم التي تطورت في أوروبا وأمريكا تطوراً هائلاً، فظهرت المعجمات التي تلبي حاجات الإنسان في مجالاته العلمية بكل مستوياتها. ففي القرون الخمسة الأخيرة أي منذ القرن السادس عشر عصر التأليف المعجمي

---

(18) علم اللغة وصناعة المعجم ـ د. علي القاسمي ص ط، ي.

(19) السابق ص ك.

(20) مجلة اللسان العربي المجلد 18 ج1 1980 ص198 ـ 202.

(21) علم اللغة وصناعة المعجم ص ك.

الانتقائي للمفردات الصعبة الأصلية ظهرت أوائل المعجمات في فرنسا سنة 1523م، وإنجلترا سنة 1604م، وألمانيا (معجم شتيلر)، ثم تطور العمل المعجمي في القرن الثامن عشر، فظهر معجم جونسون سنة 1755م الذي أفاد من تقدم علم اللغة؛ ليؤصل الكلمات أفضل من سابقه، وقد عد هذا المعجم حجة في اللغة بل أصبح السلطة اللغوية العليا يضارع الأكاديمية الفرنسية[22]، حتى إذا وصلنا إلى القرن التاسع عشر نجد فكرة المعجم تتطور إلى وضع المعجم التاريخي ذي الترتيب الداخلي للدلالات الخاصة بالمدخل الواحد ترتيباً تاريخياً، كما يؤصل للكلمات بدقة مع ذكر الشواهد من النصوص، مع بيان نطقها الصحيح[23]. وقد أفادت صناعة المعجم في أمريكا من تجربة المعجم الإنجليزية، لكنها مرت بما سمي بـ(حرب المعاجم) لأن أعمال المعجم قامت بها مؤسسات تجارية، وأول عمل بدأ بمعناه العلمي كان بجهد «وبستر» في معجمه الأمريكي للغة الإنجليزية، ثم بعده معجم «وركستر» الذي أضاف فيه كلمات جديدة وشرحاً للدلالات، واهتماماً بشأن النطق، فكانت المنافسة بين المعجمين قوية في تعدد طبعاتهما الأمر الذي دفع بحركة الصناعة المعجمية إلى الأمام في تطورها.

إن ظهور المعجم التاريخي للغة الإنجليزية في إنجلترا المتمثل بمعجم ريتشارد سون (1858 ـ 1928)، ثم معجم أُكسفورد الذي يتألف من 16 ألف صفحة، واختيرت اقتباساته من مدونة قوامها 16 ألف مجلد، ثم معجم الأخوين كرم (Grimm) الضخم كان عملاً مهماً أفادت منه معجمات كثيرة ألفت للغات الأوروبية، وقد ظهرت معجمات وسيطة ملخِّصةً المعجمات التاريخية الضخمة، ومن أشهرها معجم أوكسفورد المختصر، ويتألف من 2500 صفحة[24]، ثم اتسعت بعد ذلك صناعة المعجمات في القرن العشرين وتنوعت، فذكر الدكتور حجازي أربعة عشر نوعاً، إضافة إلى المعجمات العامة والتاريخية، منها

---

(22) البحث اللغوي ـ د. محمود حجازي ص53، 54، 55. والأكاديمية الفرنسية تأسست سنة 1630م وكان تأسيسها لصون اللغة الفرنسية والعمل على تطويرها... وقد مر ذكرها.

(23) السابق ص55، 59.

(24) البحث اللغوي ص59، 60.

معجمات الألفاظ والمعاجم التخصصية والمعاجم السياقية ومعاجم المترادفات ومعجمات الإملاء. . . الخ[25].

لقد كان للمجامع والهيئات اللغوية العربية واللغويين جهود في هذا المجال، والعمل المعجمي يحتاج إلى جهود جماعية، ومن الصعب أن ينهض به فرد، لهذا يضم كل مجمع لغوي عدداً من العلماء منهم أعضاء أصليون، ومنهم مراسلون أو يضمهم المجمع لتكليفهم مع لجانه في مهمة لغوية أو علمية. ويشمل عمل المجامع اللغوية مجالين: أحدهماو وهو الأساس، مجال تراث الأمة وحضارتها، والآخر النظر في حاضرها ومستقبلها، والسعي لوصل الحاضر بالماضي، فكان جهد المجامع العربية في هذين المجالين، فمجمع اللغة العربية في القاهرة منذ إنشائه سنة 1932م حددت المادة الثانية من مرسوم إنشائه مهامه المتمثلة في:

ـ المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها موفية بمطالب العلوم والفنون.

ـ القيام بوضع معجم تاريخي للغة العربية.

إن تأليف المعجم التاريخي ومعاجم أخرى عصرية تفي بحاجات اللغة العربية، كان من أهداف هذا المجمع؛ لذلك أُسندت مهمة المعجم التاريخي الذي تفتقده العربية إلى لجنة من اللغويين، بمشاركة ثلاثة من المستشرقين هم: فشر الألماني، وماسينيون الفرنسي، ونللينو الإيطالي، ومعهم منصور فهمي لتحضير جذاذاته، وكذلك جذاذات معجم جديد آخر يعالج المصطلحات العلمية الحديثة[26]. وكان «فشر» صاحب المشروع في هذا المعجم وواضع مواصفاته الفنية؛ لذا ارتبط باسمه ثم انتهى المشروع بموته سنة 1947م، ولم يحتفظ منه إلا

---

(25) البحث اللغوي ص61 ـ 70.

(26) أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة 507 وقدأثبت تاريخ إنشاء المجمع المذكور في ص200، أما هلال نالوت فقد أثبته سنة 1934 تاريخ صدور المرسوم الملكي بإنشائه (مجلة الفكر العربي عدد (61) سنة 1990 ص168.

بنموذج طبعه مجمع اللغة العربية وأصدره[27]. ومما صدر عن المجمع «المعجم الوسيط» سنة 1960، وكان هدف هذا المعجم إفادة طلبة المدارس الثانوية والمتعلمين في البلاد العربية، وأن يوفق بين حاجات العصر ومعايير الفصاحة في مستوى ما يحتويه كما احتوى على المصطلحات العلمية الصحيحة المستعملة.

إن هذه الطريقة في تحديث المعجم العربي تحاول أن توصل بين العمل المعجمي القديم والحديث، فهو متصل بالماضي من جهة المحافظة على الفصاحة، وبالحاضر بتأكيده على المستعمل من المصطلحات العلمية التي تقبلها الفصاحة العربية[28].

ومن أعماله المعجمية «المعجم الكبير» الذي صدر جزؤه الأول سنة 1970، وهو عمل معجمي ضخم كلّفت به لجان مؤلفة من مجمعيِّين يتقنون لغات أخرى غير العربية، ومتخصصين باللغات القديمة أيضاً.

والمجمع الآخر هو (المجمع العلمي العربي بدمشق) وصدر قانون تثبيته سنة 1928م، وكذا عني هذا المجمع بالعمل على سلامة اللغة العربية والاهتمام بوضع المصطلحات العلمية، وتعريب المصطلحات المستعملة في العلوم لتدرَّس بالعربية الفصيحة، وبها كانت تجربة سوريا الرائدة في تعريب العلوم وتدريسها في كليات الجامعة العلمية ومؤسساتها بالعربية، ثم مشاركته اللغوية في وضع المعاجم الخاصة.

والمجمع العلمي العراقي الذي تم إنشاؤه سنة 1947، ومن أشهر مؤسسيه الشيخ محمد رضا الشبيبي، ومحمد بهجة الأثري، وعبد الرزاق محيي الدين، وكان للمجمع نشاط في مجال ألفاظ العلم والحضارة ونشرها في معجمات أو في مجلته الدورية.

وكان لمجمع اللغة العربية الأردني الذي أسس سنة 1976 نشاط في مجال المصطلح والتعريب مع المجامع الأخرى لمواكبة العصر ومتطلباته.

---

(27) أعمال مجمع اللغة العربية ص511.

(28) أعمال مجمع اللغة العربية ص512 ـ 515.

لقد كانت الدعوة ملحة لإنشاء اتحاد المجامع العربية لتوحيد جهودها، فانعقد مؤتمر للمجامع العلمية في دمشق سنة 1956م، ولكن لم يخرج بشيء، وأعيد المؤتمر في القاهرة سنة 1957، وأقر نظام اتحاد المجامع الأساسي، غير أنه لم يظهر إلى الوجود إلا سنة 1970، وأقر نظامه الأساسي مجدداً، والهدف المهم هو التنسيق بين المجامع العلمية وجهودها، فعقد ندوته الأولى في دمشق سنة 1972 وموضوعها (المصطلحات القانونية)، ثم في بغداد وموضوعها (المصطلحات النفطية) ثم في الجزائر سنة 1976 وموضوعها (تيسير تعليم العربية)، ثم في عمان وموضوعها (تعليم اللغة العربية في أواخر القرن العشرين)[29].

إلى جانب هذه المؤسسات العلمية اللغوية كان تأسيس مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، تنفيذاً لتوصية مؤتمر التعريب الأول سنة 1961 ثم ألحق المكتب سنة 1972 بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

لقد قامت المجامع العلمية وعلماء العربية بجهود كبيرة في المجال المعجمي والتنسيق بين الجهود العربية، خصوصاً ما قام به مجمع اللغة في القاهرة لتلبية حاجات العربية في مواجهة الفرنسية في دول المغرب العربي، ثم في مجال تأليف المعاجم المختلفة، وكان مكتب التنسيق يخطط ويعرض مشروعاته المعجمية المتخصصة التي تضم قضايا المصطلحات مع المقترحات لتعريبها، يعرضها على مؤتمرات التعريب «حيث يلتقي اللغويون والعلميون لبحث هذه المصطلحات واختيار أنسبها، وقد تم إنجاز عدد من المعاجم التي أقرت في مؤتمرات التعريب ومنها: معجم الرياضيات ومعجم الفيزياء ومعجم الكيمياء ومعجم الجيولوجيا ومعجم النبات ومعجم الحيوان. أما المعجمات الفردية التي نشرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب فهي كثيرة. منها معجم الفقه والقانون، ومعجم الاقتصاد، ومعجم أسماء العلوم والفنون والمذاهب والنظم، ومعجم السكر والبنجر»[30].

---

(29) البحث اللغوي ص105، 106، المجامع العلمية اللغوية (مجلة الفكر العربي عدد61 سنة 1990) ص169، 170.

(30) البحث اللغوي ص107.

وعلى الرغم من هذه الجهود اللغوية ونشرها عن طريق مجلات المجامع العلمية ومجلة اللسان العربي وما تصدره المؤسسات من مطبوعات ومعجمات، على الرغم من ذلك لم تأخذ تلك المصطلحات طريقها في المجالات العلمية والفنية كما ينبغي لها، ولم تدرس على ألسن المتخصصين في قاعات الدرس كما هو مطلوب، ولا يرجع السبب في هذا إلى العربية، أو إلى ضعف مصطلحاتها، كما يتوهم الكثيرون، إنما السبب الكبير يكمن في عدم التخطيط لأمن العربية وسلامتها، وانعدام السياسة اللغوية في وطننا العربي، فما ينشر من المصطلحات المعربة والألفاظ محدود التداول من جهة، ولا يصل إلى أيدي الأساتذة والمعلمين والمؤسسات ذات العلاقة من جهة أخرى، ثم لا توجد سياسة لغوية تخطط لإشاعة هذه المصطلحات والألفاظ قبل شيوع مقابلها الأجنبي في السوق والمعمل أو في كليات الجامعات؛ لذلك تبقى هذه الجهود اللغوية محدودة الفائدة إن لم تكن فاقدة الفائدة، حتى تبادر هذه الأمة وأنظمتها السياسية إلى الإسراع الجاد لإيجاد سياسة لغوية تخطط للحفاظ على العربية في مجالات الدرس والإعلام والسوق والمعمل والحقل والمؤسسات الإدارية والاهتمام بأمنها وسلامتها.

2 ـ الجهود في إصلاح النحو العربي:

ما مر عصر إلا والجهود ماضية في نشر هذه اللغة وتعليم قواعدها، واتباع كل الوسائل للحفاظ عليها. فمنذ ظهور «الكتاب» المعزوّ إلى سيبويه، وتتابع العلماء في تأليفهم كتب النحو التي كانت تسير في اتجاهين: أحدهما يُعنى بعلم النحو وشرح قواعده بصورة شاملة كما كان في «الكتاب» المذكور و«المقتضب» للمبرد و«الأصول» لابن السراج.

أما الاتجاه الآخر من التأليف فهو يتمثل بالكتب المنهجية التعليمية الميسرة ورسائل إصلاح اللسان وتقويمه مثل: «ما تلحن فيه العامة» للكسائي (ت189هـ) و«إصلاح المنطق» لابن السكيت (ت244هـ) و«أدب الكاتب» لابن قتيبة (ت276هـ)، وكذا ما كان من اهتمام في تأليف موجزات وكتب ميسرة في قواعد

العربية مثل «مختصر النحو» للكسائي، و«الأوسط في النحو» للأخفش الأوسط (ت211هـ)، ومما وصل إلينا من هذا النوع كتيب «التفاحة» لأبي جعفر النحاس (ت338هـ) و«الجمل» لأبي القاسم الزجاجي (ت337هـ) و«الواضح» لأبي بكر الزبيدي (ت379هـ) ومقدمة ابن آجروم (ت723هـ) المعروفة بـ«الآجرومية»... وهكذا على امتداد تاريخ النحو العربي، حتى إذا وصلنا إلى عصر النهضة الحديثة وكانت العربية خارجة من مرحلة التعصب التركي في محاولة تتريك العرب، إذ وصل بهم الأمر إلى أن يخرجوا عن كل ما هو عربي في عهد أتاتورك الذي شد تركيا بعجلة الغرب وأخذ يدور في فلكه، فاستبدل الحروف اللاتينية بالحروف العربية سنة 1928م تنفيذاً لمقررات مؤتمر «كوبنهاكن»[31]، الذي سيأتي حديثه بعد... محاولاً أن يحجب المجتمع الإسلامي في تركيا عن تاريخه وقيمه...

لقد كان دعاة الإصلاح العرب من المثقفين والعلماء مهتمين بكيفية إعادة الحيوية للغة العربية التي ما زالت إمكاناتها وقدراتها الذاتية قابلة للتطور والانتشار مستفيدة من تجاربها الغنية في عصور ازدهارها، إذ كانت لغة عالمية للمسلمين كافة من شعوب الأرض. كانت هذه الجهود منذ أواخر القرن الماضي الذي بدأ بملامح نهضة أدبية على ألسن الشعراء في مصر والشام والعراق والمغرب العربي، وبدايات النهضة العلمية في الاحتكاك بالحضارة الغربية والاطلاع على التقدم الحاصل في تلك البلاد.

إن أوائل محاولات الإصلاح في مجال العربية ما قام به أحد علماء الأزهر رفاعة الطهطاوي (ت1873م) في مصر مستفيداً من خبرة الأروبيين في تعليم لغاتهم، ومتأثراً بجهد المستشرق «دي ساسي» في التأليف النحوي، فألف كتابه «التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية» فأدخل فيه أساليب جديدة أفادها من مناهج الفرنسيين في عرض النحو في أثناء إقامته في فرنسا، فجاء على غير ما ألفه الأزهر من شروح وحواش، إذ جاء بسيط العبارة واضحاً وقد استعمل

(31) انظر تفصيل ذلك في كتاب أعمال مجمع اللغة العربية ص200... وما بعدها.

الجداول الإيضاحية[32]. وتعاقبت المحاولات لتأليف الكتب الدراسية المبسطة في العربية لسد حاجة المدارس في الدول العربية، فظهرت كتب في لبنان ومصر والشام والعراق بهذا الاتجاه عنواناتها توحي بالتغيير والتسهيل في تبويبها، تقدم لطلبة المدارس والجامعات، ولكنها لا تختلف في منهجها كثيراً، مثل النحو الواضح، والنحو الوافي، والتطبيق النحوي، والنحو المصفى، والنحو الميسر، والنحو الوظيفي. . .[33] وفي ثلاثينيات هذا القرن ظهرت محاولة لإصلاح النحو العربي تأخذ مساراً آخر، إذ ظهرت في مجال المؤسسات العلمية كالمجامع اللغوية والمعاهد والجامعات، فأخذت تتسع باتساع مجال التعليم وإلحاح الحاجة إلى كتب ميسرة تعلم اللغة بأيسر الطرق، وقد عرفنا أن هدف المجامع اللغوية جميعاً العناية بالعربية وتطويرها وجعلها لغة يسيرة على ألسن الناطقين بها، ثم جعلها لغة مستوعبة للحضارة والتقدم العلمي الحديث. ولمجمع اللغة في القاهرة جهود منذ دورته الأولى سنة 1934م في معالجة «مسألة التضمين الدلالي والصرفي والنحوي والأسلوبي، كان واعياً بالمشكلة التي يثيرها إصلاح النحو العربي الحديث الذي كان عرضة أكثر من الصرف للتأثر بأساليب اللغات الأجنبية، ولا سيما اللغتين الإنجليزية والفرنسية»[34]، وقد جهد المجمع اللغوي في قضية إصلاح النحو العربي لجعله ملائماً لمتطلبات الاستعمال وتسهيل فهم العربية وسلامة النطق بها.

وإلى جانب المجامع اللغوية اهتمت وزارات المعارف والتربية في الأقطار العربية بهذه القضية، ويزداد اهتمامها كلما اتسع مجال التعليم؛ إذ تلح الحاجة إلى توفير مناهج ميسرة للمتعلمين لتخفف العبء الذي يواجهه ويعانيه على الدارس في قراءة الكتب القديمة، ولتنمية المهارات اللغوية للحفاظ على سلامة العربية وتقوية المناعة اللسانية مقابل ما يراد لها من مكايد. فكانت دعوة وزارة المعارف المصرية سنة 1938م، وتألفت لجنة لهذا الغرض، ثم ما قام به

---

(32) انظر علم اللغة العربية ـ د. حجازي ص94.

(33) البحث اللغوي ص129، العربية وعلم اللغة البنيوي ـ د. خليل حلمي ص60.

(34) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص347.

المصلحون في وزارة المعارف في العراق والشام والمغرب العربي، لكن هذه الجهود كان ينقصها التنسيق والتخطيط في تطويرها وتطبيقها. كذلك كانت هناك جهود فردية في هذا المجال لتيسير النحو تمثلت بجهود إبراهيم مصطفى وكتابه «إحياء النحو» الصادر عام 1937م وما شارك به عن طريق المجمع اللغوي أو وزارة المعارف في تأليف الكتب وعقد الندوات لمناقشة هذه القضية المهمة الصعبة، ومحاولة وضع الحلول لها، وكذا محاولة محمد كامل حسين سنة 1972 ومحاولة الدكتور مهدي المخزومي في كتابه «في النحو العربي» وجهود الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في كتابه «نحو التيسير»، والدكتور شوقي ضيف في كتابيه: «تجديد النحو» و«تيسير النحو التعليمي».. كما كانت جهود في الشام ولبنان كجهود أنيس فريحة وغيره ممن كتب في هذا المجال. وقامت الجامعات بجهود في هذا المجال بإدخالها مقررات تيسير النحو في ضمن مناهجها، كما عقدت الاجتماعات والندوات والمؤتمرات لمعالجة هذه القضية في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد المعلمين العرب والمجامع اللغوية، كندوة عمان سنة 1974، والخرطوم سنة 1976، والرياض سنة 1977، وعقدت المجامع العلمية ندوة تيسير النحو العربي سنة 1976 في الجزائر، وعقد ندوة لمعالجة مشكلات اللغة العربية على مستوى الجامعة في دول الخليج والجزيرة العربية في الكويت سنة 1979م. «اتضحت في كل هذه الاجتماعات ملامح المشكلة، وتتلخص في عدم قدرة الدارسين على الاستخدام الصحيح للعربية من حيث بنية الكلمة وتركيب الجملة وقواعد الإملاء»[35]

وعقد مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية ندوة عنوانها «اللغة العربية والوعي اللغوي»، وندوة مناهج اللغة العربية في التعليم قبل الجامعي في الرياض سنة 1985، بالتعاون مع الألكسو وجامعة محمد بن سعود الإسلامية.

وفي النصف الثاني من هذا القرن ظهرت آثار مناهج علم اللغة الحديث

---

(35) البحث اللغوي ص130، وانظر كتاب تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية ـ للدكتور محمود أحمد السيد، الفصل الثاني ص46... وما بعدها.

في كتابات المشتغلين في حقل اللغة من أساتذة الجامعات، فمنهم من كانت له محاولة تجمع بين القديم والحديث في دراسة العربية على وفق منهج حديث وأوضح دارسة في هذا المجال كانت للدكتور تمام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»، وكذا ما كان في دراسات كمال بشر، ومحمود السعران، وإبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب وغيرهم.

إن كل تلك المحاولات والجهود والمؤتمرات والندوات لم تستطع القضاء على الخطأ في أداء اللغة لدى المتعلمين، ولا أدت إلى تخليص الطلبة من الخطأ في تأليف الجملة أو أدائها، فقد يكون الطالب أو المدرس قد عرف القواعد، وقد درس النحو في مختلف مستوياته، لكنه لم يبرأ من اللحن والخطأ في الأداء أو الكتابة، وهذه المشكلة عامة في طلبة المدارس على اختلاف مراحلهم، وتمتد إلى طلبة الجامعات في الأقسام المتخصصة، وتخرج مع الخريجين ومدرسي اللغة؛ لذلك تبقى العربية وصحة أدائها وسلامتها في واد والمعرفة اللغوية لدى الدارسين في واد آخر. ينبغي لنا في هذه الحال أن لا نخلط بين المعرفة النظرية في قضايا النحو تحليلاً ومصطلحات وأبواباً، وبين القدرة على الأداء اللغوي نطقاً وكتابة.

إن اللغة العربية ليست في حاجة إلى الإكثار من تأليف الكتب التي تدور في فلك النحو القديم، فما هو موجود من المطبوع والمخطوط يُكّون أضخم مكتبة نحوية قياساً على مكتبات اللغات الأخرى، إنما يحتاج طلبتنا إلى وسائل لتنمية مهاراتهم اللغوية، حيث يستطيعون أداءها سليمة في كلامهم وكتاباتهم، وبهذا تسلم وسائل النشر والإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مما يصدع الرأس بسماعه من الأخطاء كل يوم، إضافة إلى جهل العاملين في هذه الوسائل ونقص معارفهم العامة وضحالة تدريبهم. أنا لا أذهب إلى عدم جدوى المعرفة اللغوية في قضايا التركيب والأصوات، إنما أذهب إلى أن الكتب التي تحتوي على هذه المعرفة ينبغي لها أن لا تكون تكراراً للقديم، كي تثمر دارسين يجيدون أداء نصوص اللغة أداء سليماً، ثم يكتبون دون أخطاء في كتاباتهم؛ لذا ينبغي لنا أن نؤكد على الجانب التطبيقي في تعليم اللغة وتعلمها، فتعلَّم قواعدها من خلال النصوص المختارة بعناية والإكثار منها، وتمرين الطالب على أدائها

سليمة، إضافة إلى ما يطلب من إشاعة الفصيحة وتدريس المواد الأخرى بها لا قصرها على دروس العربية وحدها.

ولهذه الغاية تأسست معاهد تدرس فيها برامج اللغويات التطبيقية، مثل معهد الخرطوم الدولي للغة العربية سنة 1975، وهو من أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لكن نشاطه تراجع لأسباب مالية وخمول من يموله في الجامعة العربية، معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود، ومعهد تعلم اللغة العربية بجامعة ابن سعود الإسلامية في الرياض، ومركز تعليم الكبار في «سرس الليان» بمصر من أجهزة المنظمة العربية أيضاً. وإن أكثر المعاهد نشاطاً في تقديم برامجها في إعداد معلمي العربية لغير أهلها وتدريبهم، وفي تقديم الدراسات في مجال علم اللغة التطبيقي، ما ذكرته من معاهد المملكة العربية السعودية. ولكن كل ذلك النشاط اللغوي للمجامع اللغوية والجامعات ووزارات التربية أو المعارف، وهيكل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأجهزتها المتكاملة والمعاهد على اختلاف أماكنها.. تظل قاصرة في غياب السياسة اللغوية الموحدة والتخطيط اللغوي في الوطن العربي، وتبقى مقررات الندوات والمؤتمرات في ملفاتها مرمية في رفوف أروقة هذه المؤسسات، وتبقى العربية مهدداً أمنها بهذا السيل الغازي من في أقلام الكائدين وألسنتهم.

3 ـ الجهود في إصلاح الكتابة:

إن إصلاح الكتابة والإملاء في العربية هدفت إليه جهود قديمة. وقد سبق أن ذكرت المحاولات في ذلك منذ وضع نقط الإعراب ونقط الإعجام، ثم استبدال حركات الإعراب بالنقط، وقد بقيت قضية إصلاح الكتابة بعد ذلك ساكنة التزاماً بالصورة التي وصلت إليها، وحفاظاً على الرسم القرآني، ما عدا جهود الخطاطين الذين أبدعوا في التفنن برسم الحروف وزخرفتها وتشكيلها[36].

(36) انظر تفصيل ذلك في كتاب ابن مقلة ورسالته في الخط والقلم، وابن البواب عبقري الخط العربي، للأستاذ هلال ناجي.

لقد برزت الحاجة ملحة إلى إعادة النظر الجاد في إصلاح الكتابة العربية حروفاً وإملاء، في العصر الحديث، عصر الطباعة وانتشار المطابع، ثم الحاسب الآلي، وحين اتضح صراع مكشوف بين العربية ومن يريدون إضعافها ويسعون إلى إزهاقها وإخراجها من الاستعمال لأغراض استعمارية.

وجد المعنيون بأمر العربية أن صعوبات الكتابة فيها كثيرة حتى نعتها بعضهم بأنها كارثة اللغة العربية[37]، الأمر الذي فتح باب اتهام رسم الكتابة، فكان صراع بين التيار المحافظ على القديم يريد الإبقاء على ما هو عليه دون تغيير، خوف استغلال التغيير لغير صالح العربية، كما كان موقف بعض العلماء القدماء من نقط الإعراب والإعجام في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة، إذ رفضوا أن يدخل في القرآن الكريم؛ لأنه بدعة، حفاظاً على سلامة المصحف[38]، وبين تيار الراغبين في الإصلاح انسجاماً مع التطور الحديث في مجال اللغة وعلومها، بل التطور في كل جانب من جوانب الحياة. كان الصراع يتخذ وجوهاً ثقافية أو لغوية أو دينية أو سياسية، والوجه الأخير كان المحرك الأقوى الذي يسعى لتحقيق أهدافه بأقنعة مختلفة، الأمر الذي جعل مجمع اللغة العربية في القاهرة في أوائل أيام وجوده سنة 1932م يتجنب طرحها مباشرة؛ لأن طرحها قد يهدد كيانه في تلك الظروف «وسكت دستور المجمع الجديد عن الموضوع؛ لأنه لم يعتن إلا بوضع نظام لرسم الأصوات الأجنبية، وتجاهل تماماً، مثل سابقه، قضية إصلاح الكتابة في مجملها»[39]. وقد سبق لمجمع اللغة بدمشق أن وضعها ولكن دون جدوى، ودفع لهذا الحذر أحداث خطيرة وقعت في العقد الثاني من هذا القرن. أولها «انعقاد مؤتمر كوبنهاكن سنة 1925م وقراره بوضع نظام دولي لرسم الأصوات ونقلها، ولقد نشر ذلك النظام سنة 1926م، فأوصى، بصفة غير مباشرة، بتطبيق المقترحات الداعية إلى اعتماد الحروف اللاتينية، ابتداء من 24 يوليو سنة 1929م حروفاً دولية بتأييد خاص من

---

(37) أعمال مجمع اللغة العربية ص198.

(38) ورد عن الحسن البصري أنه كره أن تنقط المصاحف، وكذا جاء عن ابن سيرين وقتادة (طبقات النحويين واللغويين) لأبي بكر الزبيدي ص34، كتاب المصاحف للسجستاني ص41.

(39) أعمال مجمع اللغة العربية ص197.

المعهد الدولي للتعاون الفكري المنبثق عن جمعية الأمم. أما الحدث الثاني فهو يتعلق بقرار بعض البلدان الإسلامية ولا سيما الموجود منها في المعسكر الشرقي، وبآسيا ثم تركيا، باعتماد الحروف اللاتينية في الكتابة. ولقد زيد في الطين بلة لما حشرت مصر، عن خطأ، في زمرة تلك الدول في سنة 1932 الموافقة للسَّنة التي أنشىء فيها المجمع»[40].

إن الدعوة للإصلاح اللغوي قد ظهرت في أمم أخرى، وقد أجرت الإصلاح بعد حذر وتحرج متخذة كل وسائل الأمن اللغوي للحفاظ على نظام لغتها التي تحفظ لها فكرها وتاريخها، ولكن لم يخطر ببال أحد من رجالها قلب لغته أو إبدال شكل أو رسم حروفها. كان ذلك في اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية، وإلى حد ما في الصينية، فاللغات الحية تستوعب بقدرتها ومرونتها التطور الحاصل عبر العصور كما كانت العربية. وإذا لاحظنا رسم أصوات اللغات المذكورة وجدنا كثيراً من كلماتها لا يطابق النطق بها أصواتها التي تتألف منها. أما العربية فهذه الحالة محدودة، ثم نجد في غير العربية أحياناً أصواتاً ترسم ويعبر بها عن أصوات أخرى، ففي الإنجليزية على سبيل التمثيل (enough) يقرأ الصوتان الأخيران (F)، وكثيراً ما تتشابه الكلمات في النطق وتختلف في المعنى، ورسم الأصوات مثل كلمة (piece)و (peace) فمعنى الأولى: قطعة، ومعنى الأخرى: سلام، ولذلك عوامل اجتماعية وتاريخية[41].

هذا الخلاف الذي يؤدي إلى الخطأ في النطق أو الفهم، حتى لأهل اللغة أنفسهم، هو الذي يدعو الأجيال إلى مناقشة قضية إصلاح الرسم فيها وتيسيره للناطقين «وفي أواخر القرن التاسع عشر عالج الألمان أساليب رسمهم القديم وأصلحوا كثيراً من نواحيه. ومثل هذا حدث منذ عهد قريب في مملكة النرويج، ثم في جمهورية البرازيل، وقد بدت بهذا الصدد محاولات إصلاحية كثيرة في: هولندا وإنجلترا والولايات المتحدة، ولكن معظم هذه المحاولات لم تؤد إلى

---

(40) انظر تفصيل ذلك في كتاب أعمال مجمع اللغة العربية ص200... وما بعدها، وقد رفضت إيران هذا المشروع.

(41) اللغة والمجتمع ـ د. علي عبد الواحد وافي ص46 ـ 49.

نتائج ذات بال، وأدخلت الأكاديمية الفرنسية ـ يشد أزرها ويعاونها طائفة من ساسة فرنسا وعلمائها ـ إصلاحات كثيرة على الرسم الفرنسي، وقد جانبت في إصلاحاتها هذه مناهج الطفرة واتبعت سبل التدرج البطيء... وكانت كل مجموعة من هذه الإصلاحات تلقى مقاومة عنيفة من جانب غلاة المحافظين»[42]، ولكن الرسم العربي ليست به حاجة إلى كثير من الإصلاح، فهو من أكثر أنواع الرسم سهولة ودقة وضبطاً في القواعد ومطابَقةً للنطق[43].

لقد مرت قضية إصلاح الكتابة العربية بصراع مرير وبمراحل كتابة رموز الأصوات وكتابة الأعلام الأجنبية الحديثة أو القديمة... وظلت قضية الكتابة وإصلاحها في أخذ ورد وجدل، ومشروعات متضاربة تقدم في أكثر من دورة من دورات مجمع اللغة في القاهرة، وعرضت على أكثر من لجنة حتى قدم علي الجارم مشروعه سنة 1941م، وفي سنة 1943م قدم عبد العزيز فهمي مشروعه، وعرض المشروعان على لجنة الأصول مراراً وعلى مؤتمر المجمع سنة 1944، وقدم مشروع عبد العزيز فهمي الذي يرى كتابة العربية بالحروف اللاتينية فرفض المشروع بعد عرضه للمناقشة؛ باعتباره خرقاً لقانون المجمع الأساسي؛ ولأنه يقطع صلة الأمة بماضيها «ويقود إلى متاهة ولا سيما أن الحروف اللاتينية لا تناسب طبيعة لغة الإعراب والاشتقاق»[44]، وكذلك رفض مشروع «الجارم»، على أثر ذلك أعلن مجمع اللغة في القاهرة جائزة لأحسن مشروع لإصلاح الكتابة العربية، وألفت لجنة لدراسة المقترحات المقدمة منذ سنة 1944 وطلب من لجنة الأصول أن تقدم نتائج دراستها للمشاريع إلى المؤتمر سنة 1953م، فقررت رفض ما يقارب من 200 مشروع؛ لعدم صلاحها، ثم «قرر مجمع اللغة في القاهرة مواصلة الموضوع بالتعاون مع الجامعة العربية ومؤتمر المجامع العربية المجتمع بسوريا سنة 1956 ومع وزارة التربية بمصر ابتداء من سنة 1958.

---

(42) اللغة والمجتمع ص51، ص52.

(43) السابق ص53.

(44) أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة 223 وانظر تفصيل ذلك في كتاب اللغة والمجتمع، لوافي ص199... وما بعدها. فقه اللغة لإميل يعقوب ص240.. وما بعدها، الحرف العربي ـ د. عبد العزيز الصويعي ص301.. وما بعدها.

إن الدعوة إلى استعمال الحروف اللاتينية بدل العربية قديمة تعود إلى سنة 1880مو حين دعا «ولهام سبيتا» الذي كان مديراً لدار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية) إلى العامية وكتابتها بالحروف اللاتينية[45]، واستمرت هذه الدعوة بوجوه مختلفة حتى تقدم عبد العزيز فهمي بمشروعه سنة 1942 إلى مجمع اللغة، وكان اتجاه جملة من المشاريع معه متشبهاً بما فعله «أتاتورك» في تركيا. وقد سعى بجهد كبير لإقناع المجمع والناس بها. وقد رفض هذا الاتجاه رفضاً لما يؤول إليه حال العربية من فوضى وفقدان قيم وانفصال عن الماضي والحضارة.

إن الرسم العربي يفوق الرسم في لغات حية كثيرة في مطابقته للنطق، وقلة مواضع اللبس فيه، وعدم احتوائه على حروف كثيرة لا تنطق، كما هو في الإنجليزية والفرنسية، أو حروف تخالف صورة نطقها. لقد ذكر أحد الباحثين على سبيل التمثيل ما يحدثه النطق بالأصوات (Vowels) الآتية من لبس في الإنجليزية (ee va oi ei oi ei io ie u o e a)... الخ، فكثيراً ما يختلف النطق بالصوت الواحد من هذا النوع وغيره تبعاً لاختلاف الكلمات التي يرد فيها، حتى إنه لا يستطاع قراءة معظم الكلمات الإنجليزية قراءة صحيحة بمجرد النظر إلى حروفها، بل لابد أن يكون القارىء قد عرف نطق الكلمة من قبل عن طريق سماعها من إنجليزي، كما أنه لا يستطيع كتابتها كتابة صحيحة بمجرد سماعها، بل لا بد في ذلك أن يكون قد حفظ حروفها من قبل عن ظهر قلب. فإذا كان الأوروبيون يقرأون الإملاء قراءة صحيحة فليس سبب ذلك راجعاً إلى أن رسمهم يعبر تعبيراً دقيقاً عن أصوات الكلمة، وإنما يرجع إلى أن لغة كتابتهم لا تكاد تختلف عن لغة حديثهم، فيكفي أن يرمز للكلمة على أية صورة لينطق بها الواحد منهم على وجهها الصحيح[46]. وعلى الرغم من ذلك فقد أحس اللغويون بحاجة الرسم العربي إلى التطوير والإصلاح؛ ليكون ملائماً لمقتضيات النطق في المجالات العلمية والأدبية الحديثة من جهة، ثم لاستيعاب التطور الهائل في استعماله بالحاسب الآلي وملاءمته؛ لذلك كانت كل الجهود التي

(45) البحث اللغوي ص97، فقه اللغة العربية د. إميل يقعوب ص244.

(46) اللغة والمجتمع د. وافي ص211، 212.

بذلتها المجامع اللغوية ومكتب التنسيق، وأجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في العصر الحديث، وقد وصلت إلى نتائج طيبة في تقليل عدد الرموز الكتابية والطباعة إلى أقل عدد ممكن لأداء اللغة أداء كاملاً، فبعد أن كان صندوق الطباعة ضخماً تزيد حروفه على أربعمائة رمز، درست هذه القضية ونالت من جهود المتخصصين في مجامع اللغة، وخصوصاً مجمع القاهرة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، «في إطار أهداف تعليمية تمت تجربة التعليم عن طريق الحروف الميسرة وعددها ثلاثون حرفاً، فكانت النتيجة واضحة في توفير الوقت والجهد بالنسبة للدراسين»[47]، وبعد ثلاثين سنة من العمل والدراسة توصل مجمع اللغة في القاهرة «إلى إصلاح داخلي للكتابة العربية، أصبح يطبق تطبيقاً متواصلاً ولا سيما بجريدة الأهرام»[48]، وهي خطوة أولى في سبيل الإصلاح المتواصل وليست النهائية. وهناك جهد مماثل في الاتجاه مختلف في التفاصيل قام به العالم المغربي أحمد الأخضر غزال بسط رموز الكتابة جاعلاً وضع الحركة بُعَيْدَ الحرف، واختصر أشكال الحروف إلى (90) تسعين شكلاً، في حين أن الطباعة اللاتينية تستعمل مئةً وخمسة عشر شكلاً، فأمكن أن تكون الآلات الكاتبة والمبرقات العربية مزودة بالشكل. إن في هذا إضافة طيبة لتبسيط الحرف العربي[49].

أما ما يثار حول الإفادة من الحاسب الآلي من مشكلات الكتابة العربية بتعدد الأشكال للحرف الواحد، أو العلامات المتخذة في الكتابة كالشدة والضبط والتشكيل... فهذا كله يخص نظام الكتابة العربية ولكل لغة نظامها الكتابي، وتعدد النظم في الكتابة لا يعني حرمانها من الإفادة من الحاسب،

---

(47) البحث اللغوي ص108.

(48) أعمال مجمع اللغة بالقاهرة 226، توصلت مشاريع عديدة معتمدة الخط النسخي والكوفي في إصلاح الطباعة إلى اختصار أشكال الحروف من 470 شكلاً إلى 133 شكلاً بما في ذلك اعتماد كل الحركات ومختلف رسوم الهمزة وعلامات الترقيم والأرقام. وانظر أيضاً: البحث اللغوي ص108.

(49) البحث اللغوي ص108، 109، أعمال مجمع اللغة ص226 هامش 129، وانظر كتاب الحرف العربي لعبد العزيز الصويعي (مشاريع لتيسير الكتابة والطباعة العربية) ص301 ـ 329.

فهناك عدة لغات تتعدد أنظمة الكتابة فيها كخط اللغة اليونانية والصينية والروسية واليابانية وغيرها من الأنظمة الكتابيةو وكلها يختلف عن نظام الحروف اللاتينية «وعلى الرغم من هذه الفروع فقد تمت محاولة لإنشاء قواعد بيانات معجمية بالحواسيب»[50].

أما الإملاء فكان إصلاح ما يحتاج إلى إصلاح منه قد نال نصيباً من جهد اللغويين مجمعيين أو جامعيين. وقدمت لمجمع اللغة العربية مقترحات تعالج رسم الألف المقصورة والممدودة، وتاء التأنيث باعتبار موافقة النطق ورسم الصوت باستثناء واو عمرو، وألف واو الجماعة المتصلة بالفعل، فهذه من الزيادات، ومن الحذف ألف بسم الله الرحمن، وألف لفظ الجلالة والرحمن. . فهذه الألفات لا تلتبس فيها الزيادة ولا الحذف. لقد اقترح مجمع اللغة بعض الحلول التربوية في قضايا إملائية توحي بإجراءات لاحقة[51].

أما الهمزة ورسمها فقد أخذ المجمع باقتراح الدكتور رمضان عبد التواب مع التعديل، فهي صوت غير ثابت في اللهجات العربية، وقد تأثر العرب في وضع خطهم بالخط النبطي الذي انتشر قبلُ في شمال الجزيرة. إن الخطوط الشرقية تولدت من الآرامي أو الكلداني القديم، ومنها السطر نجيلي ومنه الخط الكوفي، ومن الآرامي اشتق الخط النبطي ومنه الخط العربي النسخي، نظراً للاتصال المباشر بهم، إذ كان للعرب رحلاتهم التجارية إلى الشام[52]، فشاع هذا الخط في الحجاز، وكانت الألف في أصل الخط النبطي هي رمز الهمزة، لكن الحجازيين لم يكونوا يهمزون في كلامهم[53]، وبانتشار الخط في أهل الحجاز الذين لا يهمزون نشأت من ذلك «حركات طويلة أو أصوات انزلاقية يتحدد نوعها باختلاف أماكن ورودها في الكلمة؛ لذا قال ابن جِنِّي: «اعلم أن الألف في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة وإنما كتبت الهمزة واواً مرة

---

(50) البحث اللغوي ص116.

(51) أعمال مجمع اللغة بالقاهرة ص229.

(52) انظر الفلسفة اللغوية ـ جرجي زيدان ص166، 167، أصل الخط العربي ـ سهيلة الجبوري ص37، مناهج تحقيق التراث ص190.

(53) مقدمة لسان العرب 1/ 14، مناهج تحقيق التراث ص191.

وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال»، والمعروف أن الخليل بن أحمد عند استكمال ضوابط الرسم العربي أبدل نقط الإعراب بالحركات، كما وضع رمز الهمزة رأس العين[54]، وضعه في الكلمة حيث وجد له حاملاً، فالحاملُ له في (رأس) الألفُ، وفي (بئر) الياءُ، وفي (يؤمن) الواوُ، ولا يوجد حامل في (سماء) فوضعها على السطر[55]. ولو شاع الخط أول الأمر في بيئة تستعمل الهمزة في كلامها كبيئة تميم لوجدنا الهمزة تصور بصورة الألف دائماً في أي موقع من الكلمة؛ ولهذا جعلت الهمزة في ضمن ما يعالج من عيوب الخط العربي، وينبغي أن لا تمس محاولة علاجها التراث الإملائي.

معالجة هذه القضية تتصل بعلم الصوت، لكن لأن رسم الهمزة وكتابتها في المخطوطات القديمة يخطىء فيه طلبة المدارس، ينبغي أن يكون علاجها بقواعد واضحة في مجال التعليم. وعلى هذا فقد لخصت قواعد كتابة الهمزة بما يأتي: «تكتب الهمزة في أول الكلمة بألف مطلقاً. أما في الوسط فإنه ينظر إلى حركتها وحركة ما قبلها وتكتب على ما يوافق أقوى الحركتين من الحروف وأما في آخر الكلمة فينظر إلى حركة الحرف الذي قبلها دون النظر إلى حركتها وتكتب على حرف يناسب حركة ما قبلها». والحركات والسكون في الكلمة تُرتَّب من ناحية القوة ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: الكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون[56].

إن هذه الجهود اللغوية تكون كبيرة الفائدة سريعة الشيوع لو كان وراءها تخطيط لغوي وسياسة لغوية موحدة.

---

(54) المحكم في نقط المصاحف للداني ص147.

(55) مناهج تحقيق التراث ص194.

(56) انظر تفصيل ذلك في: مناهج تحقيق التراث ص197 ـ 212، ملحقات المجلس والمؤتمر في الدورة السادسة والأربعين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ص23 ـ 24.